

## شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 88 @ سمي الصائد ناجشاً ، لاستخراجه الصيد من مكانه ، فالزائد في السلعة كأنه استخرج من المستام في ثمن السلعة ما لا يريد أن يخرج ، وقيل : أصل النجس مدح الشيء وإطراؤه ، والناجش يغر المشتري بمدحه ، ليزيد في الثمن ، انتهى ، وحكم زيادة المالك في الثمن كأن يقول : أعطيت في هذه السلعة كذا . وهو كاذب حكم نجشه ، واللّـه أعلم . . .

قال : فإن باع حاضر لباد فالبيع باطل . . .

ش : الحاضر المقيم في المدن والقرى ، والبادي المقيم بالبادية ، والمراد هنا بالبادي على ما قال أبو محمد من يدخل البلدة من غير أهلها ، وإن كان من قرية أو من بلدة أخرى ، والحاضر المقيم في البلد ، ولا ريب أن النبي نهى عن بيع الحاضر للبادي . . .

1971 فعن جابر رضي اللّـه عنه ، قال : قال رسول اللّـه ( لا بيع حاضر لباد ، دعوا الناس يرزق اللّـه بعضهم من بعض ) رواه مسلم والترمذي ، وأبو داود والنسائي . . .

1972 وعن أنس رضي اللّـه عنه ، قال : نهى رسول اللّـه أن يبيع حاضر لباد ، وإن كان أخاه لأبيه وأمه . . .

1973 وعن ابن عباس رضي اللّـه عنهما قال : قال رسول اللّـه ( لا تلقوا الركبان ، ولا بيع حاضر لباد ) متفق عليهما . . .

1974 وروي أيضاً ذلك من حديث ابن عمر ، وأبي هريرة ، وطلحة بن عبيد اللّـه وإنما نهى عن ذلك واللّـه أعلم لأنه متى ترك القادم يبيع سلعته اشتراها الناس منه برخص ، وتوسع عليهم السعر ، بخلاف ما إذا توفى الحاضر بيعها ، فإنه لا يبيعها غالباً إلا بغلاء ، وإذا حصل الضرر لأهل البلد ، وقد أشار النبي في تعليقه إلى ذلك . . .

ولما كان هذا المعنى وجوده في أول الإسلام أكثر ، لما كان عليهم من الضيق ، اختلف العلماء في بقاء النهي ، وعن إمامنا رحمه اللّـه في ذلك روايتان ( إحداهما ) زواله ، وقال : كان ذلك مرة . ( والثانية ) وهي المشهورة عنه ، وعليها الأصحاب بقاؤه ، لعمومات النهي ، ووجود المعنى إذاً ، فعلى الأولى لا تفريع ، أما على المذهب فإذا باع الحاضر لهم ، فهل يبطل البيع بشرطه ، وبه قطع الخرقى ، اعتماداً على النهي لاقتضائه فساد المنهي عنه ، ولأن الضرر لا يمكن تداركه لأنه لآدمي غير معين ،